مجتمع

ثوران بركان في آيسلندا بعد نحو 8 قرون

أعلن مكتب الأرصاد الجوية في آيسلندا، أن بركان فاجرادالسفيال، الواقع في شبه جزيرة ريكيانيس جنوب غرب البلاد، ثار مجدداً بعد خمود دام 781 عاماً. وأوضحت الأرصاد أن الحمم شوهدت من العاصمة ريكيافيك، الواقعة على بعد 32 كيلومتراً، مضيفة أنه من المرتقب عدم إجراء عمليات إجلاء لأهالي المنطقة بسبب وقوع الثوران في مكان بعيد عن المباني السكنية. وشهدت شبه جزيرة ريكيانيس أكثر من 50 ألف هزة أرضية، في الفترة ما بين 24 فبراير/شباط الماضي و17 مارس/آذار الجاري، ما اعتبره العلماء مؤشراً على ثوران مرتقب للبركان. (الأناضول)

الولايات المتحدة: مقتل شخص وإصابة 5 في ملهى

قالت الشرطة إنّ شخصاً قُتل وأصيب خمسة آخرون، في أعقاب إطلاق نار في وقت مبكر أمس السبت، داخل ملهى ليلي بمدينة دالاس، في ولاية تكساس الأميركية. وذكرت الشرطة في بيان أنّ شجاراً اندلع بين مجموعتين داخل نادي بريمي الليلي، وسحب شخص في إحدى المجموعتين مسدسه وفتح النار وأصاب ستة أشخاص. ونُقل الستة إلى المستشفيات، حيث أُعلنت وفاة امرأة. يراوح مدى الإصابات التي لحقت بالأشخاص الخمسة الآخرين بين المستقرة والحرجة. وقالت الشرطة إنّ مطلق النار هرب، مشيرة إلى أنّ التحقيق جارٍ في الحادث. (أسوشييتد برس)

متلازمة «داون» وسط كورونا

مؤخراً، نشرت مجلة «لانسيت» الطبية دراسة تفيد بأن الأشخاص ما فوق الأربعين عاماً، والذين لديهم متلازمة «داون» (تثلث الصبغي 21)، أكثر عرضة بثلاث مرات للوفاة في حال الإصابة بفيروس كورونا، بالمقارنة مع الآخرين، في إشارة إلى وجوب إعطاء الأولوية لهذه الفئة للحصول على اللقاحات المضادة لكورونا. وقبل أشهر، أعلن فريق من الباحثين في دراسة نشرت في مجلة «Annals of Internal Medicine» الطبية الأميركية، أن الأشخاص الذين لديهم متلازمة «داون» يتعرضون لخطر الوفاة بكورونا أكثر بعشرة أضعاف مقارنة بالآخرين. وخلص الباحثون إلى أنه «رغم أن متلازمة داون مرتبطة بضعف المناعة وفشل القلب الخلقي وأمراض الرئة، فقد تكون عامل خطر ذا صلة، وإن كان غير مؤكد، لمرض كوفيد - 19 في هيئة أكثر حدة». في هذا الإطار، تشير الجمعية الوطنية لمتلازمة داون الأميركية ومنظمات أخرى، إلى أنه غالباً ما يتواصل الأشخاص الذين لديهم متلازمة داون ويفهمون المعلومات بطرق مختلفة، وقد يواجهون صعوبة في فهم التباعد الاجتماعي، ووضع الكمامات، وغيرها من وسائل الوقاية. كما قد يجدوم صعوبة في إخبار الآخرين عندما لا يشعرون بأنهم على ما يرام. وقد يكون اليوم العالمي لمتلازمة داون الذي تحتفل به الأمم المتحدة في 21 مارس/ آذار من كل عام، فرصة للتذكير بأهمية إعطاء الأولوية لهذه الفئة للحصول على اللقاحات والوقاية من كورونا.

(العربي الجديد)

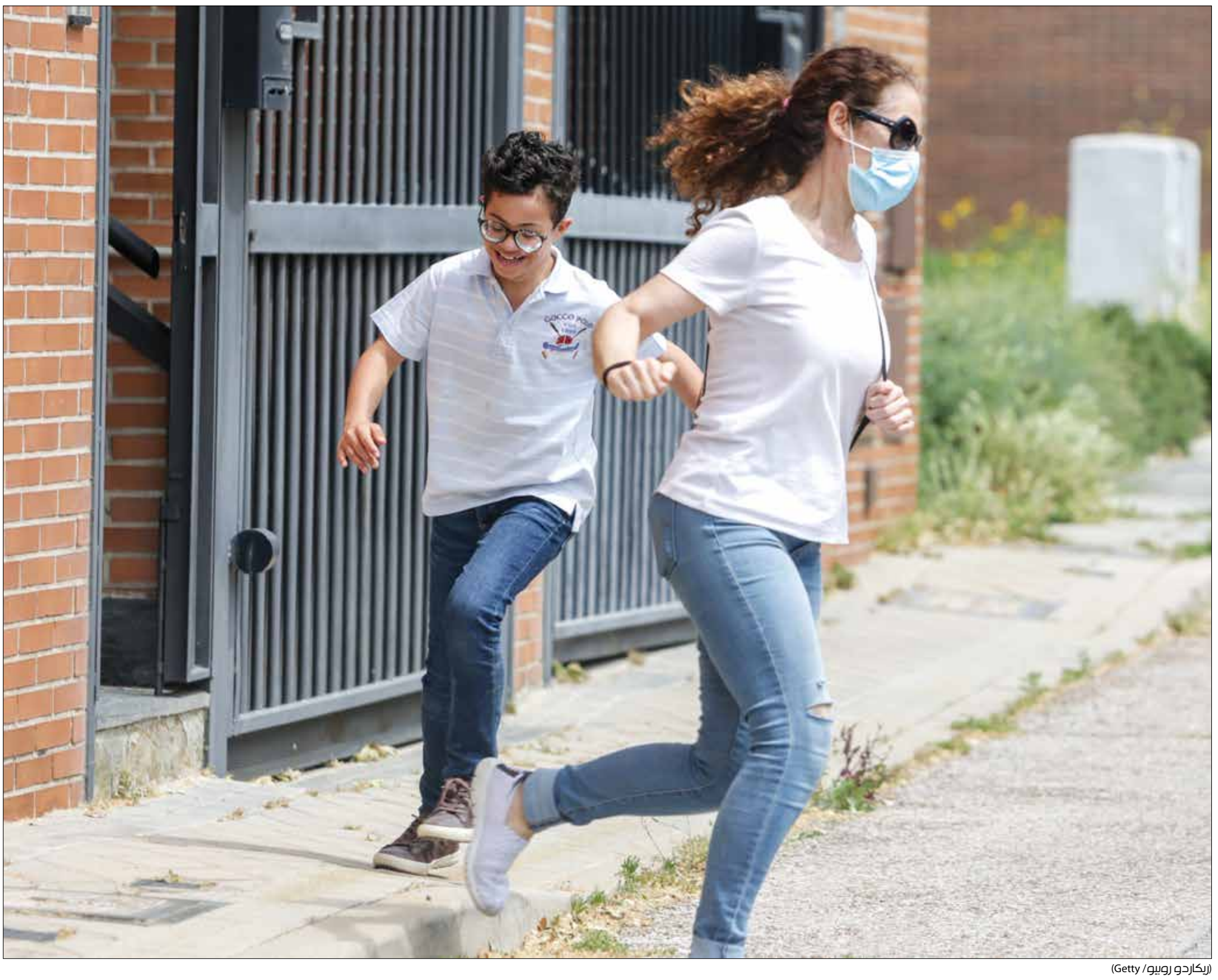

(ريكاردو روبيو/ Getty)

مسنّو أفغانستان مجبرون على العمل

كابول ـ **صبغة الله صابر**

يبيع كرم شاه (71 عاماً) البطاطس والبصل على عربة صغيرة في الشارع الثاني من منطقة بروزه تيمني في العاصمة الأفغانية كابول، ليؤمن ما تحتاجه عائلته، بعدما ترك مسقط رأسه في مديرية تاله برفك في ولاية بغلان شمال البلاد، بسبب الحرب من جهة، واستيلاء أحد أمرائها على أرضه الزراعية في المنطقة من جهة أخرى، الأمر الذي هدده وأولاده بالقتل.

يقول كرم شاه لـ «العربي الجديد» إنه «بسبب الحرب وظلم أمراء الحرب، تركت ورائي كل ما أملك وما ورثته عن أبي دولت شاه من أراض زراعية، حيث كنت أعمل وأرعى الأغنام والمواشي، وقد عشت حياة مريحة قبل 15 عاماً. لكن بعدما استولى على كل أراضينا أحد أمراء الحرب وكان يهددنا بالقتل كما منعني وأولادي من رعي الأغنام والمواشي، لجأت إلى كابول».

يكسب كرم شاه يومياً ما بين 300 أفغانية (أقل من أربعة دولارات) و400 أفغانية (نحو خمسة دولارات). وفي المساء، يحمل معه بعض الخضار والفاكهة التي يشتريها بأسعار رخيصة من بعض معارفه في السوق. أمله الوحيد هو أن يحل الأمن في البلاد وتنجح جهود المصالحة الجارية.

يقول «رغم كل ما تعرضت له من ظلم من قبل أحد أمراء الحرب، وبعدما تركت كل ما كنت أملك ورائي، إلّا أن أملي الوحيد يبقى في إحلال الأمن والسلام. ففي ظل انعدام الأمن، سنبقى على حالنا ولن يتغير شيء».

من جهته، يعمل كلبدين، الذي يعاني من مرض السكري وضغط الدم، من الصباح وحتى المساء في إصلاح أحذية الناس وتنظيفها من أجل الحصول على ما بين 200 أفغانية (دولارين ونصف الدولار تقريباً) و350 أفغانية (أربعة دولارات ونصف الدولار تقريباً)، هو الذي تجاوز عمره الـ 70 عاماً. يقول لـ «العربي الجديد» إن «الحياة فعلت بنا هكذا. نعمل في هذا العمر ورغم المرض من أجل الحصول على لقمة العيش». يضيف كلبدين، وهو من سكان منطقة خواجه رواش في ضواحي العاصمة كابول، أن «ما أكسبه في مقابل ساعات العمل الطويلة يكفي لتأمين الخبز فقط. أما بقية الاحتياجات، فيؤمنها ابني نويد (28 عاماً)، الذي يعمل في أحد الفنادق في منطقة شهر نو». كذلك، يصرف كلبدين جزءاً كبيراً مما يكسبه على أدويته، ولا يخرج من المنزل حين يتساقط المطر والثلج.

يدفع كلبدين شهرياً 11 ألف أفغانية (140 دولاراً) بدل إيجار المنزل، يساعده نويد، الذي يتحمل أعباء إضافية. ويقول نويد لـ «العربي الجديد» إن «مصاعب الحياة كثيرة. لكنّ أكثر ما يحزنني هو خروج أبي وهو مريض للعمل من الصباح وحتى المساء، فيعود إلى البيت وقد أرهقه التعب، بالإضافة إلى حرماني وأشقائي من التعليم. كل ذلك بسبب الحرب وغياب العدالة الاجتماعية».

كان كلبدين يملك أراضي زراعية ومنزلاً في منطقة خواجه رواش قرب المطار. لكن والده محمد دين اضطر إلى بيعها. على غرار كلبدين، يُطالب مسن آخر يدعى سبز علي خان، الحكومة الأفغانية بالاهتمام بكبار السن، واصفاً إياهم بـ«الشريحة المهمشة التي تأثرت بالحرب أكثر من أية فئة أخرى».

يبيع سبز علي (70 عاماً) المكسرات على عربة في منطقة شهر نو في العاصمة الأفغانية كابول، ويكسب يومياً ما بين 500 أفغانية (ستة دولارات) و800 أفغانية (نحو عشرة دولارات)، وهو في حالة جيدة بالمقارنة مع أقرانه، على حد قوله. فقد ورث منزلاً عن والده بير نظر، ويعيش فيه مع أولاده. يقول لـ «العربي الجديد»: «ترك لنا أبي منزلاً وأرضاً في مسقط رأسي في إقليم قندوز. كما ترك لنا منزلاً في العاصمة كابول، الأمر الذي أراحنا كثيراً لأن دفع بدل إيجار المنزل أمر مرهق، خصوصاً للذين يعملون في مقابل أجر يومي».

ولسبز علي ستة أبناء يعملون جميعاً في السوق. كغيره من أبناء جيله، يعاني من جراء فقدان الأمن والقلق، لا سيما في ما يتعلق بتعليم الأبناء. وتعليقاً على قضية المسنين في أفغانستان، يقول الناشط مراد علي لـ«العربي الجديد»، إن القضية الأساسية لدى جميع الأفغان ومن دون استثناء هي الأمن والحرب، خصوصاً بالنسبة للذين هم في العقد الخامس أو السادس أو السابع من العمر. يضيف: «هذا الجيل عاش الحرب وتبعاتها، كما عاش الأيام الجميلة التي كانت تتمتع بها البلاد. هؤلاء حين يقارنون ما عاشوه وما نعيشه اليوم، يشعرون بالأسى. يضاف إلى ما سبق انعدام أي خطة من قبل الحكومة أو المجتمع الدولي لتحسين حالتهم».

أكثر من 10 آلاف ضحية

عام 2020، أصدرت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان ومكتب حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة «تقرير أفغانستان السنوي حول حماية المدنيين في النزاعات المسلحة: 2019»، وتم توثيق مقتل 3403 مدنيين وإصابة 6989، وكانت السنة السادسة على التوالي التي يتجاوز فيها مجموع القتلى والمصابين 10 آلاف شخص.

تحقيق

بينما تحتفل الأمهات في الحادي والعشرين من مارس/ آذار بعيد الأم، هناك آلاف السجينات السياسيات في مصر، اللواتي يقضين عيدهنّ داخل الزنازين، وهنّ يتعرّضن للتنكيل. هؤلاء من بين أكثر من ستين ألف سجين سياسي في البلاد، بحسب التقديرات

عيد الأم
والدات وجدّات في السجون المصرية

القاهرة ـ **العربي الجديد**

بالتزامن مع احتفال العديد من دول العالم بعيد الأم، في الحادي والعشرين من مارس/ آذار من كل عام، آلاف المسجونات السياسيات في مصر قضين ويقضين عيدهن خلف قضبان الزنازين والسجون على خلفية قضايا سياسية، هدفها الأول التنكيل بالمعارضين. في المقابل، هناك أبناء وأحفاد يتربّون في غياب الأمهات والجدّات، ويتجرّعون مرارة الحرمان واليتم بينما أمهاتهم على قيد الحياة خلف القضبان أو في عداد المختفين قسرياً.

ورغم عدم وجود تقديرات لعدد السجينات والأمهات في السجون المصرية على خلفية قضايا سياسية، لكن العدد الإجمالي للسجناء السياسيين في مصر يقدّر بنحو ستين ألف سجين سياسي، بينهم عدد من النساء، مثل علا يوسف القرضاوي، وهي المثال الأوضح والأبرز للتنكيل السياسي. وتبلغ علا 58 عاماً من العمر، وهي أم لثلاثة أبناء، وجدة لثلاث حفيدات، وليس لها أي انتماءات سياسية سوى أنها ابنة الشيخ يوسف القرضاوي. تعرّضت علا القرضاوي، التي تمّ حبسها بتاريخ الأول من يوليو/ تموز 2017، على ذمة القضية 316 لسنة 2017، حصر أمن دولة عليا، بتهمة الانضمام لجماعة إرهابية، وظلّت في الحبس الاحتياطي الانفرادي الانعزالي حتى صدر قرار من محكمة الجنايات الدائرة 28 برئاسة المستشار حسن فريد، باستبدال الحبس الاحتياطي بأحد التدابير الاحترازية في 3 يوليو 2019. وبدلاً من أن يتم تنفيذ قرار إخلاء السبيل وإطلاق سراحها، فوجئت في اليوم التالي، 4 يوليو 2019، بإحضارها لنيابة أمن الدولة والتحقيق معها في القضية رقم 800 لسنة 2019، حصر أمن دولة، ووجهت لها تهمتا الانضمام لجماعة إرهابية، وهي التهمة نفسها في القضية التي سجنت فيها عامين وحصلت على قرار إخلاء سبيل، والتهمة الثانية تمويل جماعة إرهابية، وكان التمويل أثناء فترة سجنها باستغلال علاقتها داخل السجن، رغم أنها كانت محبوسة انفرادياً بسجن النساء بالقاطار من اليوم الأول لحبسها، ولم يُسمح لها بالزيارات طوال مدة حبسها، بل كان ممنوعاً عنها دخول الحمام، عدا مرة واحدة في اليوم لمدة خمس دقائق. كما أنه تمّ التحفظ على أموالها من أول يوم حبست فيه بالقضية الأولى. إلى جانب علا، هناك أيضاً عائشة خيرت الشاطر، وهي أم لثلاثة أبناء، ألقي القبض عليها في الأول من نوفمبر/ تشرين الثاني 2018، في منزلها، وتمّ إخفاؤها قسراً لمدة 22 يوماً، حتى ظهرت في نيابة «أمن الدولة العليا» بتهمة التمويل والانضمام لجماعة محظورة، وتمّ إيداعها بالحبس الانفرادي في سجن القناطر للنساء ومنعها من الزيارة حتى الآن، فقط لأنها ابنة القيادي بجماعة الإخوان المسلمين خيرت الشاطر. التفاصيل تختلف قليلاً مع المحامية الحقوقية هدى عبد المنعم، وهي أم وجدة، فقد ألقي القبض على عبد المنعم في اليوم نفسه الذي اعتقلت فيه ابنة الشاطر، في الأول من نوفمبر/ تشرين الثاني 2018، بعد اقتحام منزلها بقوة من الشرطة والأمن الوطني، ومن ثم جرى اقتيادها معصوبة العينين إلى منزل والدتها، حيث قامت القوة بتفتيشه، ثم أعادتها مرة أخرى للبناية التي تسكن فيها. لكن التنكيل بهدى عبد المنعم هو لعقابها على نشاطها الحقوقي والقانوني في الدفاع عن السجناء والسجينات السياسيين في مصر على مدار سنوات ما بعد الانقلاب العسكري، في الثالث من يوليو/ تموز 2013. وتعاني عبد المنعم من إهمال طبي جسيم في حقها منذ توقف الكلية اليسرى لديها عن العمل تماماً، مع ارتجاع في الكلية اليمنى، ما يزيد من آلامها.

وهناك أيضاً سامية شنن، التي تبلغ من العمر 60 عاماً، وتقول عنها منظمات حقوقية مصرية إنها «أقدم معتقلة في مصر». ألقي القبض عليها في 19 سبتمبر/ أيلول 2013، وتمّ إدراجها في قضية أحداث كرداسة، وحُكم عليها بالإعدام حضورياً، وتمّ نقض الحكم في 3 فبراير/ شباط 2016، وتمّت إعادة محاكمتها والحكم عليها بالسجن المؤبد.

بخلاف السجينات اللواتي يحظين بقدر من الشهرة تجعلهن في صدارة الذاكرة الحقوقية المحلية والدولية، هناك غيرهنّ المئات وربما الآلاف من السجينات لا يعلم أحد عنهنّ شيئاً. ومنهن بسمة رفعت، التي ألقي القبض عليها في 6 مارس/ آذار 2016، أثناء توجهها لتقديم بلاغ باختفاء زوجها قسراً، وتمّ الزج باسمها في قضية «اغتيال النائب العام هشام بركات»، والحكم عليها بالحبس المشدّد 15 عاماً. وبسمة رفعت أم لطفلين صغيرين، هما سلمى ويوسف، محرومين من الأب المحكوم عليه بالمؤبد والأم المحكوم عليها بالسجن 15 عاماً.

وألقي القبض على علا حسين محمد من منزلها في القاهرة، في 11 ديسمبر/ كانون الأول 2016، ووجهت لها تهمة التخطيط وتنفيذ تفجير كنيسة العباسية، وتمّت إحالتها إلى محكمة الجنايات العسكرية، وهي أم لطفلين وكانت حامل في الشهر الثالث عند القبض عليها، ووضعت مولودها الثالث وهي في السجن.

يضاف إلى تلك الأسماء اسم شيماء أحمد سعد، التي تمّ إلقاء القبض عليها في 22 فبراير/ شباط 2015، وجرى ضمّها للمتهمين في القضية المعروفة إعلامياً بـ«مجلس الوزراء»، وتقضي حكماً بالحبس 5 أعوام، وهي أم لطفلة صغيرة.

كذلك هناك ريا عبد الله حسن، البالغة من العمر 60 عاماً، وتم إلقاء القبض عليها مع ابنتها وزوجها من مطار القاهرة في 23 ديسمبر/ كانون الأول 2018، أثناء استعدادهم للسفر للخارج. وألاء إبراهيم حسن هارون، وهي أم لرضيعة، ألقي القبض عليها من منزلها في الإسكندرية مع زوجها في 14 أغسطس/ آب 2018، وأخفيت قسراً لمدة 12 يوماً، ثم تمّ عرضها على النيابة في 28 أغسطس 2018.

ومن الأسماء فاطمة عياد، المسجونة على ذمة القضية المعروفة إعلامياً بـ«بنات دمياط»، حيث تمّ اعتقالها للمرة الثانية من داخل محكمة دمياط أثناء حضورها الجلسة الخاصة بها، وهي أم لطفلين، كان أحدهما رضيعاً عند اعتقالها. ومعها في القضية نفسها مريم ترك (32 عاماً)، التي تم اعتقالها أيضاً للمرة الثانية من داخل المحكمة، أثناء حضورها انعقاد الجلسة الخاصة بقضيتها المعروفة بقضية «بنات دمياط»، وهي أم لطفلين. إضافة إلى رباب عبد المحسن، التي ألقي القبض عليها في منزلها في 15 أكتوبر/ تشرين الأول 2016، ووجهت لها تهمة تصنيع وحيازة متفجرات وتمويل جماعات مسلحة، وهي مريضة بسرطان الدم.

سجينات يقضين عيدهن خلف قضبان الزنازين والسجون على خلفية قضايا سياسية (إبراهيم رمضان/الأناضول)

60,000
هو العدد الإجمالي للسجناء السياسيين في مصر، مع غياب الإحصاءات الرسمية حول عدد النساء من بينهم

ليبيا: ملف خطف الناشطين مغيّب

طرابلس ـ **العربي الجديد**

الخطف في ليبيا الذي يصفه كثير من المراقبين بالملف المنسي، بسبب غياب القانون والفلتان الأمني المتزايد، ينتظر جهوداً مضاعفة من سلطات ليبيا الجديدة، وسط تجدد مطالب الحقوقيين والناشطين بالكشف عن مصير زملائهم، تحديداً، على الرغم من اقتراح بعضهم معالجة المسألة الأمنية كمقدمة لحلحلة الملف الشائك.

وما زالت عشرات الملفات تقبع في أدراج الجهات الضبطية والأمنية معنونة بعبارة «يُحفظ» على حدّ تأكيد نعيم معيوش، الناشط الحقوقي، مشيراً إلى أنّ ملف الناشطين يستخدم في الوقت نفسه، بشكل عام، من دون تفاصيل عن نتائج التحقيق فيه لأغراض سياسية يؤكد من خلالها قادة البلاد في المحافل المتصلة بحقوق الإنسان الدولية، سعيهم لمعالجته.

ويمتنع معظم الناشطين الذين أطلق سراحهم بعد خطفهم من جهات مجهولة عن الحديث حول تفاصيل ما شاهدوه أو لاقوه، وأسباب خطفهم، ويكتفي أغلبهم بالغياب عن ميدان النشاط قبل أن يطوي الزمن صفحة الأنباء التي رافقت أحداث خطفهم، كما يقول معيوش لـ«العربي الجديد». ويضيف: «قبل أيام، خُطف محمد الراجحي، وهو عضو لجنة حقوقية أهلية وأطلق سراحه بعد أيام من دون أن يعرف أيّ شيء عن تفاصيل خطفه والجهة التي تقف وراء انتهاك حقوقه في النشاط والتعبير والعمل» مشيراً إلى أنّ خطف الراجحي تزامن مع خطف الناشط الإعلامي زياد الورفلي.

واختفى الورفلي لعدة أيام قبل أن يعلن عن إطلاق سراحه، وسط تكهنات وسائل إعلام بعلاقة خطفه بمشاركته في مؤتمر صحافي لرئيس الحكومة الجديدة، عندما وجه له سؤالاً عن مصير نجل الزعيم الراحل، معمر القذافي، هنيبعل الذي ما زال مغيباً في السجون اللبنانية. ويلفت معيوش إلى حالة، يصفها بـ«الغريبة» في ملف الخطف تتعلق بخطف مجموعة مسلحة طبيباً متطوعاً ضمن حملة ناشطين لمجابهة انتشار فيروس كورونا الجديد، بمدينة سبها جنوبي البلاد، الشهر الماضي، من دون أن تعلن الجهات الأمنية نتائج التحقيق في حادثة اختفائه. يضيف: «في سبتمبر/ أيلول الماضي، أيضاً، خُطف الطبيب عبد المنعم الغدامسي، من منزله في طرابلس، وتزامن ذلك مع خطف الناشط ربيع العربي في مدينة بنغازي بسبب مشاركته في احتجاجات على الفساد والمفسدين في حكومات ليبيا». ويؤكد أنّ كل هذه الحالات تنتهي إما باختفاء كلي أو بإطلاق سراح المخطوف من دون الإعلان عن نتائج التحقيق.

وعلى مدار السنوات الماضية، أعلنت الجهات الأمنية التابعة لحكومات ليبيا بدء التحقيق في قضايا اغتيال عدد من الناشطين، لكنها لم تعلن عن نتائجها حتى الساعة، ومنها اغتيال الناشطة الحقوقية، حنان البرعصي، في بنغازي، في نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي، برصاص مسلحين ملثمين في وضح النهار، والناشطة المدنية انتصار الحصائري في طرابلس، في فبراير/ شباط 2015، وقبلها الناشطة الحقوقية سلوى أبوقعيقيص، في يونيو/ حزيران 2014، وقبلها بشهر من ذلك العام عثر على جثة الصحافية نصيب كرفانة، في سبها، جنوبي البلاد، مذبوحة من الوريد إلى الوريد، رفقة خطيبها.

وعلى الرغم من استمرار ملف خطف ستة أطباء متطوعين، في أكتوبر/ تشرين الأول 2019، وهم في طريقهم من طرابلس إلى غدامس، ضمن حملة تطوعية، بحسب الناشطة الحقوقية بدرية الحاسي، فإنّ قضايا أخرى لم تخضع للتحقيق مطلقاً كقضية خطف مؤسس حراك «صوت الشعب» محمد البوعة، ورفيقه، سالم قدمور، في أكتوبر/ تشرين الأول 2019 أيضاً.

ومن أبرز الناشطين المغيبين حالياً عبد المعز بانون، منذ يوليو/ تموز 2014، إذ لم تعلن أيّ جهة حكومية عن فتح تحقيق للكشف عن مصيره، وفق الحاسي. تتابع لـ«العربي الجديد» أنّ تعهد رئيس المجلس الرئاسي الجديد، محمد المنفي، بأولوية ملف «المصالحة الوطنية» سيتصدره ملف المخطوفين، والكشف عن مصير المغيبين منهم حتى الآن. وتتساءل الحاسي عن «جدوى المصالحة الوطنية فيما المئات بين مفقود ومقتول، وكثير من الأسر لا تقبل بمبدأ جبر الضرر قبل الكشف عن مصير أبنائها المغيبين قسراً». وتشير إلى أنّ عدداً من الناشطين والجهات الحقوقية تطالب بالانضمام إلى لجنة تقصي الحقائق التي أرسلها مجلس حقوق الإنسان الأممي إلى ليبيا.

وترى الناشطة الحقوقية أنّ العمل مع جهة دولية قد يمكّن الناشطين من الإدلاء بتصريحاتهم وتقديم حقائق وأدلة في هامش من الحرية والأمان، وتضيف: «يخشى خفافيش الظلام، أي المسلحون الذين تقف وراءهم جهات مسؤولة، من الانكشاف أمام الجهات الدولية، ولذلك، قد يوفر التعامل مع لجنة تقصي الحقائق نوعاً من ضمان أرواح الناشطين».

وحثت اللجنة الدولية للحقوقيين بعثة تقصي الحقائق الأممية على إشراك الناشطين الليبيين في أعمالها، مشيرة إلى أنه لا يمكن تحقيق العدالة والمحاسبة في ليبيا من دون مشاركتهم.

عمليات خطف واسعة شهدتها ليبيا منذ عام 2011 (عبد الله دوما/ فرانس برس)

كورونا: الموجة الثانية تبطش باليمن المنهك

لا تراف الموجة الجديدة من فيروس كورونا الجديد باليمنيين، وبلادهم المنهكة من الحرب، كما لم تفعل الموجة الاولى

تعز ـ **زكريا الكمالي**

منذ مطلع مارس/ آذار الجاري، بتجه الوضع الوبائي للخروج عن السيطرة في اليمن، مع تصاعد إصابات فيروس كورونا الجديد، بشكل لافت، وسط مخاوف من انهيار النظام الصحي، وهو المتهالك أساساً من جراء النزاع المتواصل منذ نحو ستة أعوام.

منذ تسجيل أولى الإصابات في إبريل/ نيسان 2020، لم تسجل السلطات الصحية اليمنية سوى 2310 إصابات بالفيروس و634 وفاة، لكنّ الموجة الثانية من كورونا، جعلت منسوب الإصابات اليومية يقفز إلى مستويات عالية، على الرغم من تكتم السلطات الحوثية في صنعاء، حول حقيقة الوضع الصحي في مناطق نفوذها. ومنذ أول مارس/ آذار الجاري حتى التاسع عشر منه، سجّلت السلطات الصحية التابعة للحكومة المعترف بها دولياً (حكومة الرئيس عبد ربه منصور هادي، مقرها عدن)، 907 إصابات جديدة، أي أقل بقليل من نصف الأرقام التي سُجّلت خلال عام كامل، فيما جرى الكشف عن 99 وفاة، وفقاً للإحصائيات الرسمية التي اطلعت عليها «العربي الجديد». وباتت محافظة حضرموت التي سجلت أول إصابة العام الماضي، بؤرة رئيسية لتفشي الفيروس، بعد تسجيلها 1577 إصابة و402 وفاة (منذ 11 شهراً)، تليها عدن بـ528 إصابة، لكنّ تعز كانت الثانية في عدد الوفيات بـ93.

وبعيداً عن مناطق الحكومة المعترف بها، تفشى الوباء في المناطق الخاضعة للحوثيين، بعد توجيهات رسمية برفع الجاهزية القصوى في المرافق الصحية وتجهيز مراكز العزل بالمستشفيات. وتتكتم الجماعة على أرقام الإصابات بالفيروس تحت مزاعم الحفاظ على معنويات السكان. وخلال الموجة الثانية، نال الفيروس من رئيس حكومة صنعاء (تابعة للحوثيين) عبد العزيز بن حبتور، مع عدد من طاقمه، وجرى عزله منزلياً منذ 3 مارس الجاري وفقاً لمصادر «العربي الجديد». ولا تعكس الأرقام المعلنة، حقيقة انتشار الوباء على الأرض، خصوصاً في ظل تدهور المرافق الصحية والتساهل المجتمعي مع الفيروس، والتعامل مع أعراضه باعتبارها نزلات برد موسمية عابرة وحُمّيَات معتادة، حتى أنّ اليمنيين لا يلتزمون بأيّ تدابير احترازية غالباً.

وعلى الرغم من الرقم الضئيل المعلن للإصابات مقارنة بالدول المجاورة، فإنّ الجماعة على إصابات بالفيروس تحت مزاعم الحفاظ على معنويات السكان. وخلال الموجة الثانية، نال الفيروس من حكومة هادي، قاسم بحيبح، للإعلان عن خروج المرافق الصحية عن السيطرة، بعد نفاد أسطوانات الأوكسجين وأجهزة التنفس الاصطناعي، بعد وصول غرف العناية المركزة في مراكز العزل، إلى طاقتها الاستيعابية. وتشكل أسطوانات الأوكسجين المعضلة الرئيسية للمرافق الصحية في اليمن، ومع تصاعد أرقام الإصابات خلال الأسابيع الثلاثة الماضية، تزايد الاحتياج خصوصاً في العاصمة المؤقتة عدن، فوصل الاستهلاك فيها خلال ثلاثة أيام فقط إلى 2000 أسطوانة، وفقاً لمصادر في وزارة الصحة. تقول المصادر لـ«العربي الجديد» إنّ الإصابات الحرجة في غرف الرعاية المشددة تحتاج إلى نحو 12 أسطوانة في اليوم الواحد، وهذا التحدي، دفع الوزارة للاتفاق مع منظمة الصحة العالمية على بناء أربعة مصانع أوكسجين مصغرة، يخصص إنتاجها لمراكز العزل، خلال الفترة المقبلة. يمتلك اليمن حالياً عدداً من محطات تصنيع الأوكسجين الصغرى، التي تنتج نحو 150 أسطوانة في اليوم الواحد، لكنّ هذا الرقم لا يكفي لمحاربة فيروس كورونا، خصوصاً في ظلّ شح أجهزة التنفس الاصطناعي التي لم يصل منها سوى عشرات إلى المحافظات خلال الموجة الأولى. وفي ظل الإمكانات الصحية الشحيحة، تدعو السلطات السكان إلى تفادي الانهيار الكامل للمستشفيات من خلال الالتزام بالإجراءات الاحترازية والإغلاق الجزئي للمدارس والجامعات والأسواق، والتباعد الاجتماعي بقدر الإمكان. ولا تجد النصائح الرسمية آذاناً صاغية، ومن النادر مشاهدة أشخاص يمتنعون خلال الموجة الثانية يضعون أقنعة الوجه في الشوارع والأماكن العامة، على الرغم من التفشي الواسع للحمّيات في معظم أحياء المدن، خصوصاً تعز وعدن.

من جهتهم، يتوقع عاملون في القطاع الصحي أن تشهد المدن اليمنية انفجاراً أكبر في أعداد الإصابات خلال الأيام المقبلة، خصوصاً الفترة التي تشهد ازدحاماً في الأسواق قبيل حلول شهر رمضان (13 إبريل/ نيسان المقبل) حتى نهايته، داعين إلى تسريع إنهاء العام الدراسي الحالي، وتقديم موعد الامتحانات النهائية قبل حلول الكارثة. وبدأت بعض المدارس الأهلية في مدينة تعز، بالفعل، في تقديم موعد الامتحانات، خصوصاً لتلاميذ المراحل الدراسية الأولى خشية على صحتهم، لكنّ غالبية المدارس الحكومية، التي تشهد اكتظاظاً، لم تعلن بعد عن أيّ خطوات احترازية.

وعلى الرغم من خروج المرافق الصحية عن الجاهزية وعدم تطبيق الإجراءات الاحترازية، ما زال اليمن محروماً حتى الآن من لقاحات فيروس كورونا التي وصلت إلى غالبية دول العالم. يتوقع مصدر حكومي لـ«العربي الجديد» أن تصل الدفعة الأولى من اللقاحات المقدمة من مبادرة «كوفاكس»، في نهاية إبريل/ نيسان المقبل. وتضم الدفعة الأولى 360 ألف جرعة فقط تكفي لـ180 ألف مواطن. وبحسب وزارة الصحة اليمنية، فإنّ الأولوية في تقديم اللقاحات ستكون من نصيب الأطباء وكبار السن الذين يعانون بالفعل من أمراض تنفسية.

فحص في حجة (عيسى احمد/ فرانس برس)

فسبكة

بينما تكاثرت عمليات الخطف في ليبيا، في مراحل مختلفة، وفي مناطق سيطرة عدة، طوال السنوات الماضية، فإنّ بعض الصفحات والحسابات، تستغل هذا الموقف لنشر أخبار مضللة، حول عمليات خطف، منها حادثة قيل إنها وقعت في يناير/ كانون الثاني في أحدى جامعات بنغازي (شرق)، واستهدفت طالبة. لكنّ المنشور الذي حظي بمتابعة واسعة لم تؤكده أيّ جهة امنية أو إعلامية، خصوصاً أن الجامعة مقفلة والتعليم يجري عن بُعد فيها، بحسب احد المعلقين.

قصة لاجئة

«كنت معيلة العائلة الوحيدة في اسرة يبلغ عدد افرادها عشرة، فعملت في قطف الحمضيات، ونقل الزبل والرمل»

حميدة مرعي
نجوت مرّتين في النكبة

صيدا ـ **انتصار الدنان**

كانت حميدة عبد مرعي تبلغ من العمر أربعين يوماً عندما خرجت عائلتها من فلسطين في خلال نكبة 1948، وقد نجت مرّتين حينها. وتخبر: «كنت الابنة الصغرى من بين ثلاثة أولاد، لذا حملتني والدتي بين ذراعيها في خلال توجّهنا نحو جنوب لبنان سيراً على الأقدام. وكنت حينها أبكي بصوت عالٍ لأنّ أذني كانت تؤلمني، فطلب والدي من والدتي أن تلقي بي على قارعة الطريق، بحسب قوله: لا حاجة إليّ. وهذا ما فعلته، لكنّ جدّتي لوالدتي رفضت صوبي ورفعتني عن الأرض، قائلة لهما: اتريدان أن تفترسها الكلاب؟».

تعود جذور الحاجة حميدة إلى قرية الزيب في قضاء عكا بفلسطين، وتتحدّر من أسرة متوسطة الحال، فوالدها كان يعمل في البساتين وفي صيد السمك. أمّا والدتها فكانت من أسرة غنية تملك بساتين شاسعة وتعمل في تجارة الخضار والفاكهة. وفي عام 1948، وبحسب ما أخبرها والدها، «دخل البريطانيون إلى بلدتنا وطلبوا من الأهالي ترك بيوتهم لمدّة وجيزة فقط. وهكذا خرجت عائلتي من البلدة مع عائلات كثيرة أخرى، وتوجّه الجميع إلى لبنان». في البداية، استقرّت العائلة في الناقورة على الحدود اللبنانية الفلسطينية، قبل أن تنتقل للعيش في مخيم عين الحلوة، في مدينة صيدا في الجنوب اللبناني، علماً أنّ الحاجة حميدة ما زالت تعيش فيه حتى اليوم. تضيف الحاجة حميدة أنّه «في ذلك الحين، سكنت عائلتان اثنتان مع عائلتنا في الخيمة نفسها، ووضعت كلّ واحدة ستاراً بينها وبين العائلة الأخرى. وكانت أونروا (وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين) توزّع علينا الطعام، لا سيّما الحليب الذي صارت والدتي تصنع به لبناً ولبنة».

استطاع والد الحاجة حميدة أن يعمل في صيد السمك، وفي وقت لاحق حوّلت والدتها الخيمة إلى بيت من طين. وتقول: «في الثانية عشرة من عمري، مرض والدي ولم يعد يقوى على العمل. فتركت المدرسة ونزلت إلى ميدان العمل». وتوضح «كنت معيلة العائلة الوحيدة في أسرة يبلغ عدد أفرادها عشرة، فعملت في قطف الحمضيات، ونقل الزبل والرمل. وكنت أذهب إلى الجبل لجمع الزعتر والخبيزة والهندباء وغيرها من الحشائش». وتتابع الحاجة حميدة «في العشرين من عمري، تزوجت رجلاً بسيطاً رزقه قليل. لذا لم أتوقف عن العمل وبيتي الذي أسكن فيه اليوم في المخيم بنيته بيدَيّ. أنجبت خمسة أبناء وابنة واحدة، وجميعهم لم يتابعوا تعليمهم واكتفوا بمهنة». وتتمنى العودة إلى فلسطين، فوالدتها أخبرتها أنّ بيتهم كان يقع على شاطئ البحر وكان جميلاً وهم كانوا يستمتعون بالجلسات هناك.

نوروز إيران

إصرار على الاحتفال رغم كورونا

اليوم، كما في الواحد والعشرين من مارس/ آذار من كلّ عام، يحتفل الإيرانيون بعيد النوروز أو رأس السنة الفارسيّة.
العيد الفائت حلّ حزيناً، إذ كان فيروس كورونا الجديد قد بدأ تمدّده في العالم، وكانت إيران بؤرته الأولى في الشرق الأوسط.
صحيح أنّ الفرح ما زال منقوصاً هذا العام، إذ إنّ الفيروس ما زال يعطّل حياة أهل البلاد بشكل أو بآخر ويصيب بعدواه الآلاف ويقتل العشرات يومياً، غير أنّ الوباء المتفشّي لم يمنع الناس من التهيّؤ للنوروز أو «اليوم الجديد».
في الأيام الماضية، اكتظّت أسواق كثيرة بهؤلاء الإيرانيين الذين لم يشاؤوا التقصير في احتفالهم برأس السنة الشمسيّة، فراحوا يبتاعون ما يحتاجون إليه من زينة ونبات وأطعمة وغير ذلك من مستلزمات هذا العيد، في حين رافق «حاجي فيروز» أو «الحاج فيروز» تسوّقهم.
يُذكر أنّه قبل أيام، أحيا عدد كبير منهم «جهارشنبه سوري» أو «الأربعاء الأحمر» الذي تنطلق معه احتفالات النوروز عادة، وإن أتت الفعاليات خجولة هذا العام كما كانت الحال في العام الماضي.
وبحسب ما وثّقت كاميرا عطا كتّاري من وكالة «فرانس برس» وفاطمة بهرامي من وكالة «الأناضول»، فإنّه وعلى الرغم من الأزمة الصحية التي تسبّب بها فيروس كورونا الجديد والأزمة الاقتصادية المتفاقمة في البلاد، بدا الناس توّاقين إلى الترويح عن أنفسهم، وهم في حاجة إلى متنفّس ما.

(العربي الجديد)
(الصور: فرانس برس، الأناضول)